السنة 3 قانون عام

السنة الثالثة مادة المالية العامة
قانون عام FINANCES PUBLIQUES

مقدمة : المالية العامة تميزا لها عن المالية الخاصة هي العلم الذي يبحث في مصادر الإيرادات Recettes و اوجه النفقات العامة Dépenses لتحقيق اهداف الدولة سياسيا واقتصاديا و اجتماعيا وماليا و كذلك البحث في الميزانية le budget العامة للدولة بهدف تحقيق التنمية و العدالة والاستقرار و رفع مستوى المعيشة .

* كانت المالية العامة تقنية اصبحت علما .
* ظهرت مع ظهور الحضارات القديمة (الفرعونية الرومانية الاغريقية الخ الهند والصين
* كانت المالية العامة تختلط بالمالية العامة للحاكم او الامبراطور او الملك
* كانت الاموال آنذاك تصرف في بناء القصور والاحصنة وشراء الاسلحة و الفتاح بالحروب والاحتفال بالانتصارات وخاصة فمع الاضطرابات .
* كانت الضرائب تفرض على الرؤوس تفرض على كل شخص باستثناء طبقة الاحرار ورجال الدين تفرض كذلك على المباني والمهن والاتجار والماشية . وكانت الضرائب تنفق على امن الحكام واحتفالاته الخاصة و يعني تغليب مصلحة الحكام على الشعب

السنة 3 قانون عام المالية العامة

اما عن المالية العامة في الاسلام فمصادرها تمويل بيت المال في الاسلام تتلخص في
اولا: الزكاة: وهي ركن من اركان الاسلام تطهر النفس وتقوي المال والثواب والحسنات والجنة (ترغيب) يضاف الى الترغيب (الترهيب) وهو العذاب في الدنيا وعذاب الله لمن امتنع عن دفعها. وتدفع الزكاة من كل ثروة بعد اصلا من اصول المنافع المتداولة في الحياة الدنيا زرع حيوانات ذهب فضة طعام الخ

② الخراج: ويفرض على الاراضي التي فتحها المسلمون صلحا او عنوة.

③ عشور التجارة: ضرائب تفرض على تجارة المسلمين واهل الذمة وعلى اهل الحرب اذا مروا بتجارتهم في اراضي المسلمين مقابل حماية الدولة للتجار وتجارتهم

④ الجزية: مبلغ من المال يفرض على رؤوس اهل الذمة الذين يعيشون في بلاد مسلم.

⑤ خمس الغنائم: التي يستولي عليها المسلمون من حيوتن المشركين 4/5 للمقاتلين في سبيل الله الذين حصلوا عليها و 1/5 لله ولرسوله ولذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل.

الانفاق في الاسلام يتم على من لهم الحق في الزكاة والانفاق لخدمة المصلحة العامة باستثمار المال في الصناعة والزراعة والتجارة

ملاحظة عامة: الدولة تنفق ثم تتحصل عكس الانسان يتحصل بعدها ينفق لهذا سنبدأ المبحث الاول بدراسة النفقات العامة مبحث اول ثم الايرادات العامة.

السنة 3 قانون عام
مادة المالية العامة

المبحث الاول: النفقات العامة dépenses publiques

تعريف هي استعمال مؤسسة عامة مبلغا من النقود لسد حاجات عامة

لكي يتصف اي انفاق ما بصفة العمومية لا بد من توافر العناصر الآتية:

① ان يكون هناك استعمال لمبلغ من النقود: فلا مقايضة Troc ولا دفع عيني ولا استلاء او مصادرة لأن الدفع النقدي فيه ① تسهيل مراقبة السلطات على النفقات العامة. ② تحقيق الديمقراطية بعدم الاعتداء على حقوق الناس وحرياتهم

③ يكرس مبدأ المساواة بين الاشخاص في تحمل الاعباء والتكاليف العامة.

② المبلغ يستعمل لشراء مواد او خدمات عامة

③ تقوم بعملية الانفاق سلطات عامة كالوزارة او الولاية او البلدية

④ لسد حاجات عامة كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والثقافة والاستثمار الاقتصادي وليس لسد حاجات خاصة والا كنا بصدد الفساد المالي والاداري

ملاحظة: النفقات قد تكون:

① **نفقات عادية** وهي تتكرر كل شهر او سنة كأجور ومرتبات العمال والموظفين

② **نفقات غير عادية**: وهي لا تتكرر كل سنة مثال مكافحة جائحة او فيضانات او غيرها وفيها عنصر المفاجأة وتتمول من ايرادات غير عادية

تقسيم النفقات من حيث:

آثارها الاقتصادي وفيها:

① **نفقات منتجة**: وهي نفقات نافعة للشعب فيها منفعة مادية ومعنوية وهي ضرورية

② **نفقات غير منتجة**: وهي غير نافعة ولا يستفيد منها الشعب وهي غير ضرورية وتسمى زخرفية

السنة 3 قانون عام
مادة المالية العامة

ومثال النفقات الزخرفية وضع الزخرف في المدرج عوض بناء مدرج آخر للطلبة. وضيافة مغني اجنبي بفرقته للغناء ساعتان والتكفل به كلية مقابل ساعة غناء واعطائه ملايير.

تقسيم النفقات من حيث الهيئة التي تقوم بها:

أ) نفقات وطنية: تتولاها الدولة مركزيا وتهم الشعب في مجموعه تقوم بها الحكومة وتخص كل الوطن

ب) نفقات محلية: وهي نفقات تتولى ادارتها الهيئات المحلية كالولاية والبلدية وتخص المرافق المحلية (المدارس الابتدائية)

الاثار الاقتصادية للنفقات العامة:

أ) نفقات التسيير Dépenses de fonctionnement

ب) نفقات التجهيز: Dépenses en capital

تقسيم النفقات من حيث الشكل:

هناك أ) اجور ومرتبات العاملين في الدولة

ب) اثمان الاشياء والادوات التي تشتريها الدولة ج) الاعانات وهي نفقات ناقلة تهدف إلى اعادة توزيع الدخل القومي بالمساعدات فنرى ان الدولة تاخذ باليمنى ما تدفعه باليسرى

د) نفقات خدمة الدين العام وتعرف ايضا بنفقات رد القروض العامة الداخلية والخارجية ونفقات المعاشات.

ملاحظة: كل نفقات الدولة مجدية ونفعا يعود بالفائدة على الشعب ويتحقق بها الصالح العام والمصلحة العامة والدولة والامن العام والاقتصاد والجانب الاجتماعي والعلمي والثقافي والسياسي وتتم بالنفقات العامة ازدهار الامة بظهور مرافق هامة من تعليم وصحة وامن ورفاهية واتصالات الخ

السنة 3 قانون عام مادة المالية العامة

مبحث ثاني: الإيرادات العامة Recettes publiques

تحتاج الدولة إلى إيرادات للقيام بتغطية نفقاتها وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

تعريف الإيرادات: هي كل الموارد التي تتحصل عليها الدولة من أموال لتزويد وملئ خزينتها بهدف اشباع الحاجيات العامة للمواطنين. وفيها الأملاك الوطنية Domaine والرسوم Taxes والثمن العام Prix public والضرائب Impôts

أولا الأملاك الوطنية Domaine ou Biens publics القانون رقم 84-16 المؤرخ في 30 جوان 1984 المتعلق بالأملاك الوطنية. وهي ممتلكات الدولة من أموال عقارية ومنقولة تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة. وتنقسم إلى قسمين:

أ) الأملاك الوطنية العامة وتعرف أيضا بالدومين العام وتتكون من كل ما تملكه الدولة وتخضع للقانون العام وتخصص لإشباع الحاجات العامة وهي الطرق والحدائق والساحات العامة والشواطئ والأنهار والموانئ والمتاحف. تتوج الدولة بصيانتها والانتفاع بها هو مجاني كقاعدة عامة ولكن بعض الدول تفرض رسوما رمزية لمن يرغب الانتفاع بهذا المرفق. الأملاك هذه حماية مشددة فهي غير قابلة للتصرف وغير قابلة للتقادم وغير قابلة للحجز

ب) الأملاك الوطنية الخاصة، وتتكون من كل ما تملك الدولة من:

1) عقارات ومنقولات ملكية خاصة وتخضع للقانون الخاص وتخصص للمنفعة العامة ويمكن بيعها أو رهنها وفيها أملاك وطنية
* أملاك وطنية عقارية وهي المباني والمناجم والغابات وأراضي البناء وتتم استغلالها من طرق الدولة مباشرة أو عن طريق عقد الامتياز Contrat de concession والذي يسمح للخواص استغلال الأملاك هذه العقارية والمنقولة مقابل دفع مبلغ مالي سنوي ويورث وتسترجع الدولة في نهاية مدة العقد على جميع ممتلكاتها بما فيها المعدات والبنايات والآلات.
* أملاك وطنية زراعية: وهي كل المزارع المخصصة للزراعة والمملوكة للدولة.
* الأملاك الوطنية التجارية والصناعية والمالية من مؤسسات وبنوك والأسهم والسندات. الدولة تتخلى عن أملاكها ولكنها تلجأ إلى عقد الامتياز. مدته تتغير من ملكية إلى أخرى.

② الايراد الثاني الرسوم Taxes جمع رسم
تعريف الرسم: هو مبلغ من النقود يدفعه الشخص الزاميا إلى الدولة او احد اشخاص القانون العام مقابل حصوله على خدمة خاصة ادتها له الدولة بتغليب المصلحة العامة على الخاصة. الخدمة هذه ادارية بحتة

ومن عناصر الرسم:

أ) دفع مبلغ من النقود: وهذا ما رأيناه في دراسة النفقات والايرادات.

ب) ان يدفع الرسم جبرا والزاميا لا على اساس تعاقدي. الدولة تضع القواعد القانونية المتعلقة بالرسم على من طلب الخدمة (جواز سفر مثلا) ان يدفع رسم 5000 دج والخدمة هذه لإشباع حاجات عامة كالتعليم والرسوح القضائية ورخصة حمل سلاح للصيد ورخصة سياقة.
ولا يجبر الشخص على دفع الرسم (طابع دمغة Timbre fiscal) الا اذا وافقت السلطة التشريعية (بقانون) او التنفيذية (بناء على قانون) على قيمة الرسم. وهنا يبقى للشخص حرية طلب الخدمة من الدولة او عدم طلبها.

ج) ان يكون دفع الرسم مقابل خدمة ادارية
والخدمة هذه تستحق الدولة عليها رسوح ولا بد ان يكون هناك تناسب بين قيمة الرسم ونفقة الخدمة الخاصة * اذا قل سعر الرسم كملته الخزينة العامة وهذا امر مقبول لتخفيف العبء على المواطنين (مساعدة
* وقد تكون قيمة الخدمة تساوي قيمة الرسم وهذا هو المطلوب - * لا يجوز ابدا ويمنع ان تزيد قيمة الرسم عن قيمة نفقة الخدمة الخاصة وهذا ممنوع والا اعتبرت الزيادة ضريبة خاصة على الخدمة محل الرسم وهذا مخالف لقاعدة لا ضريبة إلا بقانون.

د) يولد الرسم اختياري ويتحول إلى اجباري
لمن يطلب الخدمة الادارية. لكن في بعض الحالات يولد هذا الرسم اجبارياً على كل شخص كالحصول على بطاقة التعريف الوطنية C.N.I.

السنة 3 قانون عام مادة المالية العامة

③ الإيراد الثالث: الثمن العام Prix public

تعريف: هو المقابل الذي تحصل عليه الدولة مقابل بيع سلع (أدوية) أو خدمات (هاتف كهرباء) التي تقدمها المؤسسات التجارية والصناعية المملوكة للدولة.

* خصائص الثمن العام

أ) للثمن العام صفة تعاقدية

ب) يحدد ثمنه حسب المنافسة فتحديد ثمن الثمن العام يتم تبعا لسعر السوق أي قانون العرض والطلب والمنافسة

* الفرق بين الرسم والثمن العام:

* يتشابه الرسم مع الثمن العام في أنهما يدفعان مقابل خدمة تقدمها الدولة. إدارية للرسم سلعة للثمن العام

* الفرق يظهر في أن:

① تحديد الرسم يتم بحساب ثمن الخدمة الإدارية.

① تحديد الثمن العام يتم تبعا لسعر السوق أي قانون المنافسة.

② الرسم يدفع مقابل خدمة إدارية التسجيل في الجامعة. ② الثمن العام يدفع مقابل سلعة أو خدمة (أدوية P.P.A Sur la vignette أو خدمة كهرباء.

③ هدف الرسم هو تمويل الخزينة العامة

③ هدف الثمن العام تمويل المؤسسات العمومية الاقتصادية والتجارية EPIC وتحقيق أرباح لها.